Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Novembre 2011
25 نونبر 2011

التجديد

في لقاء غاب عنه أمناء الأحزاب السياسية

الصبار: الانتخابات الجارية تحت المجهر

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الاستحقاقات الانتخابية التي يعرفها المغرب اليوم الجمعة 25 نونبر توجد تحت المجهر، موضحا في كلمة له خلال اللقاء المزمع تنظيمه مع قادة الأحزاب السياسية لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة الانتخابات، صباح أمس الخميس بالمجلس أن المغرب أمام استحقاق انتخابي في ظرف دقيق وخاص، في ضلال الربيع العربي وفي ظل وثيقة دستورية جديدة.

وعرف اللقاء غياب كل الأمناء العامين للأحزاب، وفيما اختارت بعض الأحزاب إرسال ممثلين عنها لم يتجاوزوا 14 شخصا غاب ممثلو باقي الأحزاب عن اللقاء الذي يعتزم المجلس من خلاله تقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب، وتقديم مجموعة من التوصيات لتمر العملية الانتخابية في المستوى المطلوب.

وذكر الصبار ممثلي الأحزاب في معرض كلمته، بضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بـ"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت ، لتيسير ولوج الأشخاص في حالة إعاقة البالغ عدهم 53 ألف معاقا إلى مكاتب التصويت، وتسهيل عملية نقل الناخبين و الناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة الدوائر النائية، كما ذكرهم بالالتزام بتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، و كذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة و النشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت.

سناء كريم

Revue de Presse du Conseil des droits de l'Homme

التجديد

7102 مرشحا يتنافسون على 395 مقعدا بمجلس النواب

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتمد 4000 ملاحظ انتخابي

الهيآت السياسية نظمت أزيد من 9500 نشاطا استقطب أزيد من 600 ألف مشارك

يتوجه اليوم الجمعة إلى صناديق الاقتراع، أزيد من 13 مليون ناخب، لاختيار أعضاء مجلس النواب، "395 مقعدا"، في انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، تأتي بعد تصويت المغاربة على دستور جديد، في الفاتح من يوليوز الماضي، في ظل الربيع العربي وظهور حركات احتجاجية في الشارع المغربي، تطالب بإسقاط الفساد والاستبداد.

ويتنافس واحد وثلاثون حزباً مغربياً على أصوات الناخبين، لتشكيل أول مجلس نواب في ظل الدستور الجديد الذي عزز من دوره الرقابي، وسيسمح أيضا بتشكيل حكومة برأسها رئيسا للحكومة، يعين من الحزب الأول في انتخابات اليوم الجمعة. وقدمت الأحزاب المشاركة في الانتخابات، ما مجموعه 1546 لائحة ترشيح تم إيداعها برسم الدوائر الانتخابية المحلية "92 دائرة"، تشتمل على 5392 مترشحا ومترشحة، بمعدل وطني يقارب 17 لائحة ترشيح في كل دائرة محلية. كما بلغ عدد اللوائح المسجلة برسم الدائرة الانتخابية الوطنية، 19 لائحة تتضمن 1710 ترشيحا منها 1140 مترشحة و570 مترشحا شابا، في حين تم تسجيل لائحتين محليتين للمترشحين اللامتمين. وخصص ستون مقعدا في اللائحة الوطنية للنساء، مقابل ثلاثون مقعدا للشباب دون سن الأربعين، ليصل العدد الإجمالي للمقاعد إلى 395 مقعدا، 7102 مرشحا، منهم 87 في العائلة مترشحون جدد.

وحسب معطيات وزارة الداخلية، فإن ثمانية أحزاب تمكنت من تقديم لوائح ترشيح في 90 دائرة انتخابية محلية أو أكثر، في حين بلغت التغطية بالنسبة لستة أحزاب، ما بين 49 و79 دائرة انتخابية. بالمقابل، قدم 17 حزبا ترشيحاته في أقل من نصف عدد الدوائر الانتخابية المحلية، وبالعودة إلى توزيع المرشحين حسب الانتماء السياسي على الصعيد الوطني، يتضح أن حزب الاستقلال يأتي في المقدمة من حيث التغطية بـ395 مرشحا، متبوعا بحزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بـ393 مرشحا، ثم حزب التقدم والاشتراكية بـ386، والتجمع الوطني للأحرار بـ381، والحركة الشعبية بـ377، وجبهة القوى الديموقراطية وحزب الأصالة والمعاصرة بـ365 مرشحا، والاتحاد الدستوري بـ340 مرشحا.

واعتمد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حوالي 4000 ملاحظا يمثلون 16 هيئة محلية ودولية، لتتبع مدى نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، كما أحدث المجلس هيئة ملاحظة تتكون من 234 فردا، سيتواجدون بالجهات الستة عشرة المغرب، للتأكد من سلامة المسلسل الانتخابي، بالمقابل، عبأ النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، 3200 ملاحظا وملاحظة لمراقبة العمليات الانتخابية بجميع جهات المملكة، ويمثل هؤلاء الملاحظون، 75 في المائة من مجموع ملاحظي 16 جمعية، حصلت على اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقد عمل النسيج على تغطية 15 في المائة من مكاتب التصويت، بجميع جهات المملكة، كما يتوقع أن يتتبع أطوار الانتخابات مئات الصحافيين المغاربة والأجانب، وضع رهن إشارتهم مركزا إعلاميا بوكالة المغرب العربي للأنباء.

وأفاد بلاغ لوزارة الداخلية، بأن "مختلف الهيئات السياسية المشاركة في الانتخابات، نظمت أزيد من 9500 نشاط، استقطب ما يزيد على 608ألف من المشاركين، أي بمعدل يزيد عن 55ألف و200 مشارك في اليوم ، واستقطبت 8 أحزاب سياسية، حسب نفس البلاغ، "حوالي 75 في المائة من مجموع المشاركين على الصعيد الوطني، وتوزع المشاركون في هذه الأنشطة ما بين 52 في المائة بالوسط القروي و48 في المائة بالوسط الحضري.

وبخصوص تمويل الحملة الانتخابية، خصصت الدولة مبلغ 220 مليون درهم، مساهمة منها في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات، كما حدد القانون سقف المصاريف الانتخابية للمرشحات والمرشحين في 350 ألف درهم، ويتعين على كل وكيل لائحة أو كل مرشح، أن يضع بيانا مفصلا لمصادر تمويل حملته الانتخابية، وجردا للمبالغ التي صرفها مرفقا بجميع الوثائق التي تثبت صرف المبالغ.

ياسر المختوم

Revue de Presse du Co

المساء
ALMASSAE

الأمريكيون يتصدرون لائحة ملاحظي الانتخابات

الرباط
خديجة عليموسى

بلغ عدد الملاحظين الأجانب 331 ملاحظا، وعادت الحصة الكبرى في التمثيليات الدبلوماسية بالمغرب للسفارة الأمريكية بـ43 ملاحظا، تتبعها السفارة الفرنسية بستة ملاحظين، بعدها كل من السفارة الكندية والسفارة الهولندية بخمسة ملاحظين لكل منهما، بينما بلغ عدد الملاحظين من السويد أربعة، وثلاثة من بريطانيا؛ وملاحظان من إسبانيا وملاحظ واحد من السفارة الإيرلندية، حسب إحصائيات قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس في لقائه بممثلي أحزاب سياسية بالرباط.

كما يمثل الأمريكيون أيضا النسبة الكبرى من عدد ملاحظي المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث سيتابع الانتخابات 82 ملاحظا من المعهد الوطني الديمقراطي، تليه الشبكة العربية بالأردن بـ31 ملاحظا، إضافة إلى هيئات أخرى. ولم يتم تحديد الهيئات أو المنظمات التي ينتمي إليها 80 مدعوا، حيث تم تصنيفهم ضمن مدعوين فرديين.

أما الملاحظون المغاربة فبلغ عددهم 3497 ملاحظا، منهم 2727 ملاحظا من النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، و249 ملاحظا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و114 ملاحظا من مركز حقوق الناس، و96 ملاحظا من منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ثم 52 ملاحظا من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، و20 ملاحظا من مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان.

وبرر المجلس رفض 555 ملاحظا لكون أصحاب الطلبات لم يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية. كما تم رفض اعتماد 35 ملاحظا بسبب ترشحهم في الانتخابات بعد اعتمادهم كملاحظين.

وفي كلمة افتتاحية أشار محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن الانتخابات الحالية ستكون تحت المجهر لكونها تجري في ظرف دقيق.

وذكر الصبار بالمطالب التي تقدم بها المجلس للدولة، وتهم أساسا ضمان الولوجيات للمعاقين الذين يبلغ عددهم مليونا و53 ألف معاق، تمثل نسبة المرأة 46 في المائة، علما أن نصفهم يوجد بالمدن الكبرى، إضافة إلى توفير النقل المجاني للدوائر النائية من أجل إعفاء الناخبين من قطع كيلومترات للإدلاء بأصواتهم، إلى جانب الالتزام بقانون التجمعات العمومية وقانون الصحافة وضمان حق المقاطعين للتعبير عن رأيهم.

ونبه الصبار إلى مخلفات الحملة الانتخابية والفرز، خاصة فيما يتعلق بإحراق الأوراق داخل المؤسسات التربوية.

Revue de l'Homme

الخبر
AL KHABAR

العيون

ورشة تدريبية في مجال حقوق الإنسان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للعيون- السمارة، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما بين 26 و28 نونبر الجاري بمدينة العيون، الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان لفائدة منظمات غير حكومية عاملة في هذا المجال بالأقاليم الجنوبية للمملكة. وكانت الورشة التدريبية الأولى قد نظمت ما بين 10 و12 يونيو الماضي.

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الدورة تسعى إلى استحضار قضايا السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة، على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان قولا وفعلا.

وأضاف البلاغ أن هذه الورشة تهدف إلى مساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وتحفيزها على توطينها في مجالات عملها وتشجيع التغيير لدى المستفيدين وتمكينهم من استيعاب الحقوق والمطالبة بها والدفاع عنها، بالإضافة إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وآلياتها ومعاييرها.

ويتضمن برنامج هذه الورشة ثلاثة محاور تهم المعايير والآليات الإقليمية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ميكانيزمات عمل مختلف لجان الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

Revue de presse

أخبار اليوم المغربية

الصبار «رفضنا طلبات 555 شخصا 35 منهم مرشحون للانتخابات والباقون غير مسجلين في اللوائح الانتخابية»

3829 ملاحظا يتوزعون على مكاتب التصويت لمراقبة الانتخابات

محمد الصبار

■ الرباط- حنان بكور■

بالموازاة مع الانتخابات التشريعية التي تجرى اليوم الجمعة، يشرع حوالي 4000 ملاحظ من المغرب والخارج في عملية مراقبة الانتخابات، وسط جدل كبير حول «شروط نزاهة هذه الانتخابات» التي تجرى في ظرفية سياسية دقيقة ومتنيا ودوليا. وحسب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن «عملية المراقبة التي كانت تمت في وقت سابق بدون تاطير قانوني، تتميز خلال هذه الانتخابات بوجود قانون 30-11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات، حيث يشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان على عملية اعتماد ملاحظين وطنيين ودوليين للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات التشريعية». ووفق المعلومات المتوفرة، فقد تم اعتماد «3829 ملاحظا لمتابعة الانتخابات، فيما تم رفض طلبات 555 آخرين، عدد كبير منهم بسبب عدم تسجيله في اللوائح الانتخابية، التي تعد شرطا لمباشرة عملية الملاحظة، فيما 35 كانوا من بين المرشحين للانتخابات».

وقال الصبار، خلال لقاء مفتوح نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس مع قادة الأحزاب السياسية لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب، إن «استحقاق 25 نونبر يأتي في ظرف دقيق وخاص، بحيث نعيش ربيعا مغربيا وفي ظل وثيقة دستورية جديدة، وهو ما يجعل هذه الانتخابات تحت المجهر».

وإلى جانب عملية الملاحظة، يقول الصبار، خلال اللقاء، الذي غاب عنه كل زعماء الأحزاب السياسية بسبب انشغالهم بآخر يوم من الحملة الانتخابية، «هناك عملية المراقبة الموكولة إلى الوزارة المكلفة بالإشراف على الانتخابات، إلى جانب جهاز القضاء».

وتبعا لذلك، وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان نداء إلى السلطات من أجل «ضمان ولوج المعاقين إلى مكاتب التصويت»، مشيرا في هذا الصدد إلى أن «عدد المعاقين في المغرب يصل إلى مليون و53 ألف معاق، 46 في المائة منهم نساء». كما دعا المجلس إلى «توفير خدمة النقل المجاني في الدوائر النائية لتيسير الولوج إلى مكاتب التصويت»، فضلا عن «الالتزام بقانون التجمعات العمومية وقانون الصحافة وضمان حق الذين يدعون إلى عدم التصويت بكل حرية». ومن بنود النداء الذي وجهه المجلس إلى السلطات «بدل مجهود مضاعف لتنقية الشوارع مباشرة بعد انتهاء الحملة، حيث لوحظ أنه يتم إحراق الأوراق المتبقية داخل فضاءات مكاتب التصويت، وغالبا ما تكون مؤسسات تعليمية».

وكانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد بدأت اجتماعها الأول في 11 أكتوبر 2011 بمقر المجلس بالرباط، وقامت اللجنة خلال هذا اللقاء بالمصادقة على نص الإعلان العمومي حول شروط اعتماد الملاحظين، يخص استمارة طلب الاعتماد، ميثاق الشرف الخاص بالملاحظين، مساطر الاعتماد، تصميم وتبويب الموقع الإلكتروني للجنة ونظامها الداخلي.

وتتولى اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها، العمل على تسليم، عن طريق الجهات المعنية، بطاقة خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين التابعين لها وكذا الشارات التي يتعين عليهم حملها للتعريف بهويتهم ووضع رهن إشارة الملاحظين ميثاقا يحدد المبادئ والضوابط الأساسية التي يتعين أن يتقيدوا بها أثناء ممارستهم لمهامهم.

كما عملت اللجنة على تنظيم دورات تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات وتقوم بإحالة التقارير التي تتوصل بها من الجهات التي قامت بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات إلى السلطات العمومية المعنية.

وتتالف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

Revue de l'Homme

النهار المغربية
يومية مستقلة

اليزمي يجتمع بقادة الأحزاب السياسية

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الخميس لقاء مفتوحا مع قادة الأحزاب السياسية لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب، وكانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الإنتخابات التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليازمي، قد اعتمدت 16 هيئة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة.

كما أن المجلس الوطني عبأ أزيد من 200 ملاحظ وملاحظة لتغطية جهات المملكة بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة.

Revue de Presse du Co

المغربية

مجلس حقوق الإنسان:
استحقاقات 25 نونبر تجري تحت المجهر

أزيد من 4 آلاف ملاحظ وطني وأجنبي في الانتخابات التشريعية

ملاحظون يتتبعون عمليات سابقة لانتخابات بالمغرب (خاص)

حميد السموني

قدم محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لقادة الأحزاب السياسية المنهجية العامة، التي اعتمدتها اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية، التي انطلقت صباح اليوم الجمعة.

وقال الصبار، في لقائه مع قادة الأحزاب، أمس الخميس بالرباط، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة بموجب القانون رقم 30.11، المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، متوقعا أن يشارك في ملاحظة الانتخابات أزيد من 4 آلاف ملاحظ وطني وأجنبي. وأبرز أن "الانتخابات التشريعية ستكون تحت المجهر، إذ تخضع لمراقبة وزارة الداخلية، والقضاء، والأحزاب السياسية، التي سيكون لها ممثلون في مكاتب التصويت".

وذكر الصبار قادة الأحزاب بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان طالب، في بيان سابق له، وزارة الداخلية باتخاذ العديد من الإجراءات لضمان حق مشاركة المغاربة المعاقين، الذين يقدر عددهم بمليون و500 ألف مواطن، في الولوج إلى مكاتب التصويت للمشاركة في الاستحقاق الانتخابي، وبتوفير خدمة النقل المجاني لكل الناخبين في الدوائر، التي يصعب فيها على المواطنين الوصول إلى مكاتب التصويت، وبضمان حق الداعين إلى مقاطعة التصويت بحقهم في التعبير بحرية. وطالب بيان المجلس الجماعات المحلية بأن تبذل جهدا لجمع كل المنشورات، التي تكون مرمية على الأرض يوم التصويت.

وأوضح الصبار أن المجلس عبأ، بالإضافة إلى الإشراف على عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية، أزيد من 200 ملاحظ وملاحظة تابعين له لتغطية كل جهات المملكة، بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة، والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال، والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمغرب. كما أحدث خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة، وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين، بنظام معلوماتي يسمح للملاحظين بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات، التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اعتمدت 16 هيئة وطنية ودولية، وانتدبت ملاحظين وملاحظات، سيتوزعون على مختلف جهات المغرب.

Revue de Presse ... droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Observation des élections

Le CNDH entre en campagne

Le secrétaire général du CNDH a révélé certaines orientations remarquables telles que la facilitation d'accès aux opérations de vote aux handicapés, le respect des avis appelant au boycott, l'interdiction de brûler les affichettes...

DNCR à Rabat
Ahmed Salaheddine

L'invitation que le Conseil national des droits de l'Homme a adressée aux leaders des partis pour les informer de la méthode qu'il compte mettre en pratique pour s'assurer de la conformité du déroulement des législatives anticipées n'a pas drainé grand monde jeudi matin au siège du Conseil. A la réunion présidée par le secrétaire général du Conseil, ils étaient à peine une quinzaine sur la trentaine qui mènent campagne et, seul le Parti de la réforme et du développement s'y était fait représenter par son chef. Interrogé à ce sujet, Mohamed Sebbar a répondu que c'était une question de timing et que l'approche de la date du 25 novembre focalise l'attention des états-majors des formations politiques en lice. Alors Sebbar est allé au plus pressé. Il a d'abord dit que c'est la 4ème fois que le Conseil prend en charge l'observation des élections. La première, a-t-il précisé, avait eu lieu lors des législatives de 2007, puis ce fut les Communales de 2009 et le référendum sur la nouvelle Constitution. Mais, a-t-il ajouté, ce n'est pas seulement nourri à cette récente expérience que le Conseil va suivre le déroulement des législatives anticipées, mais, à la différence de ce qu'il en a été dans le passé, il le fait dans un cadre légal explicite: la loi 11-30. Il a en outre affirmé que le Conseil entend s'inspirer de l'expérience des nombreux experts qui font partie des groupes d'observateurs étrangers. Sebbar qui a déclaré que 4.000 observateurs vont se déployer à travers tout le territoire pour suivre le déroulement des élections dans la plupart des 40.000 bureaux de vote, a précisé que 450 d'entre eux sont des extranationaux. Il a néanmoins précisé que tout autant que les 3.450 nationaux, ils sont tenus de se conformer à la charte d'éthique qui exige de l'observateur indépendance et impartialité. Ces conditions sont si contraignantes, a-t-il ajouté, que le conseil qui préside la commission d'accréditation a dû refuser l'admission d'un nombre substantiel d'associations de droit civil et d'une trentaine de personnalités. En plus de cette présidence, a déclaré Sebbar, le Conseil a mobilisé plus de 200 observateurs dans les 16 régions, 15 coordinateurs nationaux et 13 adjoints. Ces personnels ont bénéficié d'une formation en matière d'observation indépendante et neutre des élections qui leur a permis d'acquérir les principes et les techniques de l'observation, de s'inspirer des expériences nationales et internationales dans le domaine et de se familiariser avec le cadre législatif régissant les élections législatives au Maroc. Dans ce cadre, le secrétaire général du CNDH a révélé certaines orientations remarquables telles que la facilitation d'accès aux opérations de vote aux handicapés, le respect des avis appelant au boycott, l'interdiction de brûler les affichettes et les prospectus de campagne et, surtout, l'appel à une participation massive au vote. Car, a-t-il laissé entendre, le CNDH se réserve le droit d'intervenir en cas de violations avérées de la procédure. Il a ainsi révélé que les observateurs sont en communication directe avec la commission centrale du CNDH par le biais d'une plate-forme informatique. «*Ce qui leur permet de travailler en temps réel*», a-t-il conclu.■

> *Ils étaient à peine une quinzaine sur la trentaine qui mènent campagne et, seul le Parti de la réforme et du développement s'y était fait représenter par son chef.*

Rapport national des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Entretien avec Mohamed Sebbar

Secrétaire général du CNDH

«Le politique est un tout et l'environnement en fait partie»

Propos recueillis par
NCR à Rabat Ahmed Salaheddine

ALM : Le message est clair : après 3 essais vous savez observer, mais que vient faire le ramassage des affiches ?

Mohamed Sebbar : Le politique est un tout et l'environnement en fait partie. Ces affiches qui par paquets jonchent la chaussée, cela donne une mauvaise impression des élections. En fait, tout candidat se doit de nourrir des préoccupations relatives à l'environnement. Et ce n'est pas comme j'ai entendu dire : «fioriture que cette préoccupation». Comme celle qui concerne l'accessibilité des handicapés d'ailleurs. Ils sont 1,5 million.

4.000 observateurs pour 40.000 bureaux de vote, la proportion est de 1 à 10. Observera-t-on tout et partout ?

A la limite ce n'est pas le plus important. Il suffit qu'on sache qu'on est observé ou même qu'on ne laisse pas indifférent. D'ailleurs, tous les services d'observation et de contrôle ne vérifient pas tout, mais se fient à la méthode aléatoire pour suivre le bon déroulement de la procédure. Et puis il y a les citoyens eux-mêmes. Je sais que certaines organisations non gouvernementales leur donnent la possibilité de les informer d'éventuels manquements. Pour revenir à la question, si chacun de nos observateurs se présente dans deux ou trois bureaux, ce sera déjà bien. Car ça se saura. Les moyens de communication modernes sont si présents et si rapides.

Il n'y a pas eu beaucoup de monde à la réunion. N'est-ce pas préoccupant ?

Une vingtaine de représentants parmi ceux des trente partis politiques qui présentent des candidats aux élections. A mon avis, c'est un bon score. Ceci dit, nous comprenons très bien qu'à la veille d'élections les états-majors des partis aient beaucoup à faire en interne pour se soucier d'environnement. Mais qu'à cela ne tienne, nos services leur ont envoyé la documentation sur notre méthodologie et c'est tout comme.■

Mohamed Sebbar affirme que le CNDH a toutes les qualités pour observer les élections. Parmi elles une expérience du fait et, surtout, une méthode qui ne laisse à la marge rien de ce qui agence la vie en société.

Revue de Presse

Aujourd'hui Le Maroc
www

4.000 observateurs pour constater le déroulement du vote: La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 16 instances nationales et internationales ayant mandaté environ 4.000 observateurs pour ces élections, selon la liste définitive des instances accréditées, arrêtée par le CNDH.

Le Centre des droits des gens, le Forum civil démocratique marocain, le Forum Alkarama pour les droits de l'Homme, l'Organisation marocaine des droits de l'Homme, l'Instance marocaine des droits de l'Homme, l'Alliance civique des jeunes pour la réforme et l'Association initiative urbaine, figurent parmi les principaux acteurs impliqués dans l'observation des opérations électorales. Aux côtés de ce réseau associatif national, des organisations non gouvernementales internationales participent à cette opération: l'Institut national démocratique (National democratic institute), le Réseau des élections dans le monde arabe, l'organisation «Gender Concerns international» et le groupe de recherche internationale des études sur les espaces émergents et transrégionaux (The International Research Group for Transregional & Emerging Area Studies).

Revue de Presse du Co e l'Homme

Aujourd'hui
Le Maroc
www

Près de 13,5 millions d'électeurs attendus

Près de 13,5 millions d'électeurs se rendront ce vendredi aux urnes pour élire 395 députés à la Chambre des représentants dans le cadre des premières élections législatives à être organisées au Maroc après l'adoption de la nouvelle Constitution. Lancée le 12 novembre, la campagne électorale relative à ce scrutin se poursuit dans des conditions normales et dans un climat de mobilisation et d'enthousiasme sous l'encadrement des partis politiques et leurs candidats et ce, dans les différentes préfectures et provinces du Royaume. Les différentes formations politiques en lice ont tenu, depuis le début de la campagne, plus de 9.500 activités, ayant drainé plus de 608.000 participants, soit une moyenne de plus de 55.200 participants par jour. Dans ce cadre, huit partis politiques, sur les 31 qui participent à cette échéance électorale, ont mobilisé 75% du total des participants au niveau national. Quelque 52% des participants à ces activités ont été enregistrés en milieu rural et 48% en milieu urbain. Concernant la campagne électorale, aucun incident de nature à se répercuter négativement sur le climat général de son déroulement n'a été enregistré.

Huit partis, sur les 31 qui participent à cette échéance électorale, ont mobilisé 75% du total des participants au niveau national.

Revue de Presse du Co roits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Scrutin du 25 novembre

Comment se passe l'opération de vote le jour J

Amine Harmach
aharmach@aujourdhui.ma

Les autorités ont veillé toute la nuit du jeudi-vendredi à finaliser les dernières mesures pour la préparation du scrutin du 25 novembre. Leur mot d'ordre est la neutralité. Pour tous, le défi de cette journée est la participation des citoyens.
A 6 heures du matin soit 2 heures avant l'ouverture du bureau de vote, deux fonctionnaires qui assument les rôles de président du bureau de vote et de vice-président, ainsi que trois membres du bureau, de simples citoyens nommée assesseurs sont déjà présents au bureau qui leur est assigné.
Ces cinq personnes qui avaient passé une formation pendant une semaine, autour de leur mission, reçoivent l'urne de la part de la municipalité.
L'urne est accompagnée de tout le nécessaire au déroulement de l'opération électorale : Encre indélébile, stylos, un imprimé du règlement interne et des consignes à adopter dans les cas exceptionnels, les listes électorales générales en deux exemplaires, l'un dédié au président et l'autre au plus jeune assesseur qui assume le rôle de secrétaire.
Il y a aussi les bulletins de vote dont le président doit s'assurer de leur conformité. Le bulletin de vote unique doit être frappé du timbre de l'autorité administrative locale.
Le président reçoit et enregistre aussi les représentants accrédités par leurs partis au suivi du scrutin. Le drapeau marocain brandit dans le bureau de vote.
A 8 heures, c'est l'heure fixée pour l'ouverture du scrutin. Le président constate, devant les électeurs présents, les représentants des partis, les observateurs nationaux et internationaux que l'urne ne renferme aucun bulletin. Il la ferme avec deux serrures ou deux cadenas dissemblables, dont les clefs restent l'une entre ses mains, l'autre entre les mains de l'assesseur le plus âgé. Démarre ainsi l'opération. Le scrutin est ouvert à 8 heures et clos à 19 heures.
Selon les lois électorales, à son entrée dans la salle de vote, l'électeur présente au secrétaire du bureau de vote sa carte d'identité, désormais seul document de vote. Ledit secrétaire annonce d'une voix audible le nom complet de l'électeur qui prend lui-même, sur une table préparée à cet effet, seul un bulletin de vote.

Le drapeau marocain brandit dans le bureau de vote. A 8 heures, c'est l'heure fixée pour l'ouverture du scrutin.

Muni de ce bulletin, l'électeur pénètre dans l'isoloir et met, selon son choix, l'indication de son vote à l'endroit réservé. Il plie ce bulletin qu'il dépose lui-même dans l'urne. Puis, le président appose sur une main du votant une marque d'une encre indélébile.
Le président et l'assesseur émargent alors sur leurs listes respectives le nom du votant. Le vote doit rester secret. Les discussions et débats de quelque nature que ce soit leur sont interdits. Sont aussi interdits les portables et les appareils photographiques. Si ces consignes ne sont pas respectées, le président est habilité à réquisitionner l'appareil, ou dans des cas extrêmes faire intervenir les forces de l'ordre.
Aussi seul le président est habilité à avoir un téléphone portable, qu'il l'utilise pour envoyer un SMS aux autorités publiques les informant sur le taux de participation. Et ce, toutes les deux heures. Il l'utilise aussi, juste après le décompte pour communiquer les résultats pouvant servir aux premières estimations du ministère de l'intérieur.■

Le président doit veiller à la conformité des bulletins de vote avant le début du scrutin, mais aussi, et cela est plus délicat, lors du vote de l'électeur pour éviter toute fraude.

Le président doit veiller à la conformité des bulletins de vote avant le début du scrutin, mais aussi, et cela est plus délicat, lors du vote de l'électeur pour éviter toute fraude.
Celle-ci peut-être possible, si un électeur vote par un bulletin truqué et non conforme, et fait ressortir du bureau de vote un bulletin conforme c'est à dire qui est frappé du timbre de l'autorité administrative locale qu'il transmet à un autre électeur qui refera la même opération en boucle.
Par ailleurs, le président est tenu de vérifier les documents nécessaires pour le vote par procuration réservé aux MRE. Chaque MRE délègue à un membre de sa famille le vote.
Le bureau de vote présente aussi des facilités aux personnes à besoins spécifiques, notamment les mal-voyants qui ont la possibilité d'être accompagnés.

Revue de Presse du C

الشروق

اعتمد المجلس الوطني لحقوق الإنسان 16 هيأة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين للانتخابات البرلمانية. وتضم اللجنة الخاصة بمراقبة الانتخابات أزيد من 200 ملاحظ استفادوا من التكوين.

الصبار: أزيد من 200 ملاحظ استفادوا من تكوين في مجال ملاحظة الانتخابات

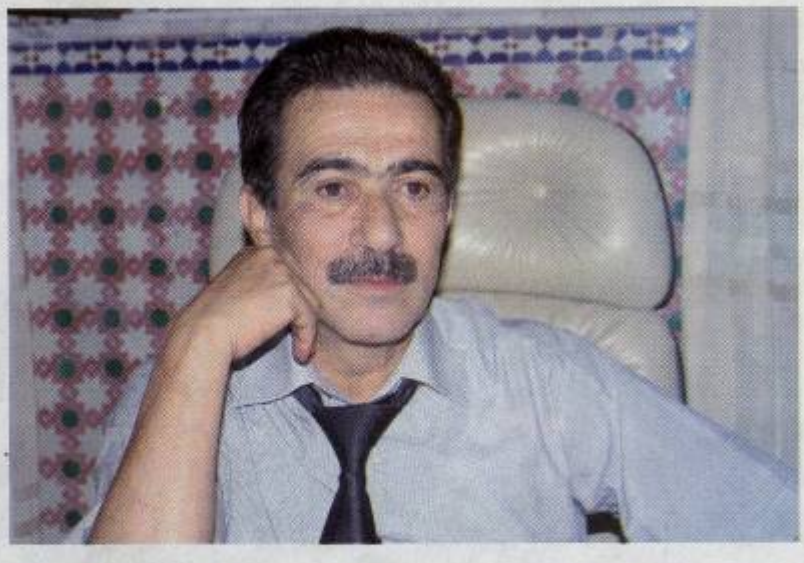

■ ليلى خلوق

قال محمد الصبار إن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت باعتماد 16 هيأة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة، وبأن المجلس سوف يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وشدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس بالرباط في لقاء جمعه بقادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية المشاركة في الانتخابات التشريعية على حضور عرض حول تقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة الانتخابات قائلا: «لقد أحدثت خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات».

وأكد الصبار خلال هذا اللقاء، بأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سبق أن نسق عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والجماعية لسنة 2009، كما قام أيضا بملاحظة عملية الاستفتاء على الدستور، لذلك فقد عبأ خلال هذا الاستحقاق المقبل أزيد من 200 ملاحظ وملاحظة تابعين له لتغطية جهات المملكة الـ16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والإطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمملكة. وشدد الصبار على أن عملية الملاحظة تهدف إلى التأكد من سلامة المسلسل الانتخابي في كل مراحله، والوقوف عند الاختلالات والخروقات التي يمكن أن تطال هذا الاستحقاق وكذا الخروج بجملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها الإسهام في تحسين الأداء وتطوير المنظومة المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية وترسيخ الممارسات الديمقراطية وتوطيد دولة الحق والقانون.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان دعا السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بـ «الولوجية العامة» في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور، وتسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خصوصا في الجماعات صعبة الولوج، وتأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت. كما دعا محمد الصبار السلطات العمومية في إطار ممارسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، إلى تطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، وكذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت، على اعتبار أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، كما شدد على مختلف جماعات المملكة والهيآت القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالهم عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

وفي الصدد ذاته، دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المواطنين كافة إلى المشاركة المكثفة في الاقتراع المزمع تنظيمه يوم 25 نونبر 2011، من أجل إعمال مواطنتهم عبر التصويت كحق شخصي وكواجب وطني، لكون الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي حسب قوله.■

الشروق

16 هيأة تتابع الانتخابات

قال محمد الصبار إن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت باعتماد 16 هيأة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة، وأن المجلس سوف يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات. وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس بالرباط في لقاء جمعه بقادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية المشاركة في الانتخابات التشريعية «لقد أحدثت خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين». ■ تتمة ص 2

Revue de Presse du Conseil National de [illegible] Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

الانتخابات التشريعية تشد أنظار العالم

3829 ملاحظا يتابعون العملية الانتخابية بينهم 331 أجنبيا

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن الانتخابات التشريعية التي تجرى اليوم، أصبحت تحت المجهر، لأنها أول انتخابات تنظم في ظل الدستور الجديد.

وأضاف الصبار أن أنظار العالم متجهة اليوم إلى المغرب، على خلفية هذه الاستحقاقات الهامة، التي تمر في ظرفية دقيقة مطبوعة بالربيع العربي، الذي يعيشه المغرب، بطريقته الخاصة.

وذكر الصبار، خلال اللقاء الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس (الخميس) بالرباط، مع ممثلي الأحزاب، أن المجلس راكم تجربة غنية في مجال الملاحظة الانتخابية، عبر المحطات الانتخابية لسنوات 2007 و2009، ثم الاستفتاء حول الدستور الذي جرى في فاتح يوليوز الماضي.

وأبرز الصبار أن المجلس سبق أن أصدر بيانا تضمن توصيات تمت بلورتها في شكل مطالب تهدف إلى تكريس شفافية هاته الاستحقاقات، وتسهيل مأمورية مختلف الشرائح الاجتماعية في المشاركة فيها.

ومن بين هذه المطالب تسهيل الولوج إلى مكاتب التصويت، بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يشكلون مليونا و53 ألف نسمة، تشكل النساء نسبة 46 في المائة منهم، وتوفير خدمة النقل المجاني للناخبين، في الدواوير المعزولة والمناطق النائية، وضمان حق الداعين إلى مقاطعة الانتخابات في التعبير عن رأيهم بكل حرية، إلى جانب مراعاة البعد البيئي في التعامل مع الملصقات والأوراق الانتخابية.

وشدد المجلس على أهمية الدعوة إلى المشاركة المكثفة في عملية التصويت، على أساس أنها حاسمة في منح المشروعية للمؤسسات المنتخبة.

وقال الصبار، خلال اللقاء المذكور الذي خصص لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب، إن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اعتمدت 16 هيأة وطنية وولية انتدبت ملاحظين وملاحظات، توزعوا على مختلف جهات المملكة.

وبلغ العدد الإجمالي للملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم، 3829، من بينهم 331 من المؤسسات والجمعيات الدولية، فيما تم رفض اعتماد 555 من الملاحظين الوطنيين، على خلفية انهم غير مسجلين في اللوائح الانتخابية.

ويتضمن القانون المتعلق بالملاحظة الانتخابية، حرية التنقل في سائر أرجاء التراب الوطني، والحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية، وحضور التظاهرات والتجمعات العمومية المنظمة في إطار الحملات الانتخابية،إضافة إلى إعداد تقارير لتقييم سير العمليات الانتخابية ونتائجها،وإحالتها على الجهة المعتمدة وعلى اللجنة.

جمال بورفيسي

ملاحظون أجانب يتابعون الانتخابات التشريعية (عبد المجيد بزيوات)

15 ملاحظ من المجلس لكل جهة

عبا المجلس أزيد من 200 ملاحظ تابعين له لتغطية جهات المملكة 16، بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا، و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة، والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال، والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمغرب.

في السياق ذاته، احدث المجلس خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين، بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

Revue de Presse du Conseil

بيان اليوم

لقاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بقادة الأحزاب السياسية

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الخميس بالرباط، لقاء مفتوحا مع قادة الأحزاب السياسية لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب.

وأوضح بلاغ للمجلس توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء، أول أمس الأربعاء، بنسخة منه، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وجه دعوة إلى قادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية لحضور العرض الذي سيتم تقديمه حول الموضوع بمقر المجلس.

وأشار المصدر إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قامت باعتماد 16 هيئة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأضاف البلاغ، أنه وفضلا عن الإشراف على عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها يومه الجمعة، فان المجلس عبأ أزيد من 200 ملاحظا وملاحظة تابعين له لتغطية جهات المملكة الـ16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة.

كما عبأ 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمملكة المغربية.

وحسب البلاغ فقد أحدث المجلس أيضا خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

العيون تحتضن الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان ما بين 26 و28 نونبر

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للعيون. السمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما بين 26 و28 نونبر الجاري بمدينة العيون، الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان لفائدة منظمات غير حكومية عاملة في هذا المجال بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الدورة تسعى إلى استحضار قضايا السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان قولا وفعلا. وأضاف أن هذه الورشة تهدف إلى مساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وتحفيزها على توطينها في مجالات عملها وتشجيع التغيير لدى المستفيدين وتمكينهم من استيعاب الحقوق والمطالبة بها والدفاع عنها ، بالإضافة إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وآلياتها ومعاييرها.

ويتضمن برنامج هذه الورشة ثلاثة محاور تهم المعايير والآليات الإقليمية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ميكانيزمات عمل مختلف لجان الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وكانت الورشة التدريبية الأولى قد نظمت ما بين 10 و12 يونيو الماضي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رسالة الأمة

مدينة العيون تحتضن الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان ما بين 26 و28 نونبر الجاري

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للعيون- السمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما بين 26 و28 نونبر الجاري بمدينة العيون، الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان لفائدة منظمات غير حكومية عاملة في هذا المجال بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الدورة تسعى إلى استحضار قضايا السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان قولا وفعلا.

وأضاف أن هذه الورشة تهدف إلى مساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وتحفيزها على توطينها في مجالات عملها وتشجيع التغيير لدى المستفيدين وتمكينهم من استيعاب الحقوق والمطالبة بها والدفاع عنها بالإضافة إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وآلياتها ومعاييرها.

ويتضمن برنامج هذه الورشة ثلاثة محاور تهم المعايير والآليات الإقليمية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ميكانيزمات عمل مختلف لجان الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وكانت الورشة التدريبية الأولى قد نظمت ما بين 10 و12 يونيو الماضي.

Revue de Presse du Conseil

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

العيون تحتضن الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان ما بين 26و 28نونبر الجاري

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للعيون- السمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ,ما بين 26و 28نونبر الجاري بمدينة العيون ,الورشة التدريبية الثانية في مجال حقوق الإنسان لفائدة منظمات غير حكومية عاملة في هذا المجال بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الدورة تسعى إلى استحضار قضايا السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان قولا وفعلا.

وأضاف أن هذه الورشة تهدف إلى مساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وتحفيزها على توطينها في مجالات عملها وتشجيع التغيير لدى المستفيدين وتمكينهم من استيعاب الحقوق والمطالبة بها والدفاع عنها بالإضافة إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وآلياتها ومعاييرها.

ويتضمن برنامج هذه الورشة ثلاثة محاور تهم المعايير والآليات الإقليمية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ,والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ,بالإضافة إلى ميكانيزمات عمل مختلف لجان الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وكانت الورشة التدريبية الأولى قد نظمت ما بين 10و 12يونيو الماضي.

■ وم ع

Revue de ... oits de l'Homme

العدل" المغربية تعلن عن عقوبة في حق مرشحين للبرلمان "

الرباط ـ العرب اليوم
18:24:41 GMT الخميس 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2011

أعلنت وزارة العدل المغربية أن قضيتين اثنتين من قضايا الفساد الانتخابي صدرت في شأنهما أحكام بالحبس النافذ مع الحرمان من التصويت والحق في الترشيح لدورتين نيابيتين متتاليتين.

وبحسب ما أعلنته وكالة الأنباء المغربية نقلاً عن وزارة العدل فقد تم تسجيل 42 طعنًا في شأن الترشيحات الخاصة باللوائح المحلية والوطنية، و576 شكاية انتخابية في مختلف محاكم المملكة، منها 36 طعناً أتى ضد الترشيحات الخاصة باللوائح المحلية لإعادة انتخاب أعضاء مجلس النواب الغرفة الأولى من البرلمان، و28 طعنا تم رفضه، فيما 3 حالات أتى القرار فيها بعدم قبول الطعن، بينما 4 طعون نالت القبول للبت فيها في حين انتهى طعن واحد بالإشهاد على التنازل عن الطعن من قبل مقدمه.

ورصدت وزارة العدل المغربية 576 شكاية تم تسجيلها بمختلف محاكم المملكة، منها 11 شكاية تم تسجيلها خلال مرحلة إيداع الترشيحات، و565 أخرى خلال مرحلة الحملة الانتخابية، وتم حفظ 388 شكاية، وتحريك المتابعة في 62 شكاية، إلى جانب إحالة 10 شكايات إلى قاضي التحقيق، مع التصريح بعدم الاختصاص في 4 شكايات، في حين لم يبق قيد البحث سوى 92 شكاية وقيد الدراسة 4 شكايات.

وتهم جل الشكايات المقدمة لوزارة العدل، مخالفة ضوابط الحملة الانتخابية مثل القيام بحملة انتخابية داخل الإدارات الحكومية، أو القيام بإعلانات انتخابية للوائح غير مسجلة أو لمرشحين أو لوائح مرشحين غير مسجلين، أو القيام بحملة انتخابية في أماكن أو مؤسسات مخصصة للتعليم أو التكوين المهني أو أماكن العبادة، أو تعليق إعلانات انتخابية خارج الأماكن المحددة من قبل السلطة الإدارية المحلية، زيادة على استعمال طرق تدليسية أو بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو هبات، فضلا عن مخالفات تهم تسخير الوسائل والأدوات المملوكة للدولة والجماعات الترابية والشركات والمقاولات في الحملة الانتخابية لبعض المرشحين، أو المس بممارسة حق الانتخاب عن طريق تجمعات أو صياح أو مظاهرات تهديدية.

من جهة أخرى أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يترأس اللجنة المكلفة باعتماد المراقبين الانتخابيين، أن 3829 مراقبا يسهرون على تتبع أجواء سير الانتخابات البرلمانية، ينقسمون إلى 3497 مراقبا مغربيا و331 من جنسيات أجنبية، وتخضع عملية الملاحظة لقانون يحمل رقم 30.11، يحدد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، يتوزعون على 16 منظمة غير حكومة مغربية وأجنبية.

وبحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن عملية الملاحظة من شأنها تعزيز ضمانات نزاهة الاقتراع، الذي وصفه بأنه يجري في ظرف دقيق، مشددا على أن المملكة تعيش ما لقبه بالربيع المغربي في ظل الدستور الجديد، ومن ثم فإن التصويت سيكون تحت المجهر، وعملية الملاحظة ستعرف يوم التصويت اعتماد المعلوماتيات لإدخال جميع المعطيات للحاسوب للمتابعة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

وتضم قائمة المنظمات المغربية غير الحكومية المعتمدة لإجراء عملية الملاحظة الانتخابية، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان كثقافة، ما يسمى في المغرب بالنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات ومركز حقوق الناس والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والهيئة المغربية لحقوق الإنسان، التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح وجمعية مبادرات حضرية ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان وفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة وجمعية إبداعات نسائية وجمعية حركة التويزة فرع ابن جرير.

أما الهيئات الدولية المعتمدة للرقابة فتشمل على وجه الخصوص المعهد الديمقراطي الأميركي وشبكة الانتخابات في العالم العربي (الأردن) ومنظمة (جندر كانسرنز إنترناشنال) في هولندا، ومجموعة البحث الدولية للدراسات عبر الإقليمية من اليابان.

فالأنظار الدولية وبخاصة من عواصم صناعة القرار في الغرب ستركز على تشريعيات المغرب، وبالتالي فإن الرباط تردد بأنها تريد تزكية من خبراء مغاربة وأجانب بأن انتخاباتها مرت في ظروف نزيهة وبعيدا عن أساليب تعلق عليها الصحافة المغربية بالبالية في تزوير الانتخابات.

تعليقك على الخبر

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

BBC NEWS

Moroccans see limits of reform in rapper's case

By Aidan Lewis BBC News, Casablanca

For Morocco's protest movement, the case of rapper Mouad Belrhouate shows that the regime's authoritarian reflexes die hard.

The rapper, who goes by the name of El-Haked, or The Indignant, was arrested on 9 September, accused of physically attacking and injuring someone in a scuffle.

But according to Haked's supporters, the case was concocted because his lyrics dared to criticise the regime.

The 24-year-old remains in prison as Moroccans head to the polls to elect a parliament under a new constitution.

The authorities say the vote is an important step on the path of democratic reform, but for the beleaguered 20 February protest movement, Haked's case has become a rallying call as they appeal to people to boycott the vote.

'Silenced'

Moroccan activists say the plaintive in Haked's case, known as Mohamed D, is a well-known member of the royalist militias deployed over recent months to violently break up protests. They say he feigned injury to incriminate Haked.

"He was asking people to revolt and claim their rights, and he was fighting with all his energy against corruption in Morocco," says Abdelrahim Belrhouate, Mouad's older brother.

"He was set up by the authorities… because of his songs," he says. "They put him in jail to silence him."

In one song, Stopping Being Silent, he addressed a taboo that has been breached but not entirely broken during the protests this year, directly challenging the monarchy and King Mohamed VI.

"While I'm still alive, his [the king's] son will not inherit," he raps.

Driss El Yazami, the head of Morocco's National Council for Human Rights, says Haked's case is being investigated, and that he is just one among "hundreds" of rappers.

The council is an official body created by the government amid a flurry of reforms prompted by the protest movement, and Mr El Yazami says Morocco is making big steps towards guaranteeing greater freedoms, noting that 65 of the 185 articles in a constitution approved in July refer to human rights.

During an interview in the capital, Rabat, he reaches over for a pile of newspapers with front page articles about the king and the Western Sahara, topics traditionally outside the limits of critical discussion in Morocco.

"I don't agree that nothing has changed," he says.

"Of course, the fact that a right is in a constitution doesn't mean it will be applied automatically. The effective enactment of the rights in the constitution is a task that will last several years."

'Democracy now'

Moroccan authorities say the constitution paves the way for a constitutional monarchy in which the new parliament and a range of other bodies will provide democratic checks and balances.

But the protest movement is deeply sceptical, saying that without further change, the privileged elite aligned with the royal palace will retain power and wield it as they please.

Revue de presse du Conseil de l'Europe - Tribunal des droits de l'Homme

Many say voting will make no difference, because the political parties are not strong or independent enough to represent them.
"On the first day we went out to call for a democratic constitution," says Hamza Mahfoud, a leading member of the protest movement in Casablanca.
"But the constitution is not democratic and will not lead to a constitutional monarchy. We are sticking to our demand of achieving democracy now, not later."
The protest movement has been criticised for lacking realistic and coherent goals, and it has dwindled since the beginning of the year.
The reforms may have taken some wind from its sails, and it has been subject to a smear campaign.
The movement's members have been painted as homosexuals - a common slur in socially conservative Morocco - and portrayed in parts of the media as a fringe bunch of contradictory secular revolutionaries and Islamist extremists.
But at a demonstration in Casablanca days before the vote, thousands turned out despite heavy rainfall to call for an election boycott.
"Nine months and we've not stopped," they shouted. "With the rain, with Ramadan, with the violence and the arrests - we're still there."
In the midst of the crowd two men dressed up as crooked politicians made jovial exchanges with the marchers.
One had the word "corruption" written over his bulging stomach, the other, hunchbacked, waved a fat cheque book in the air.
The slogans used also referred to social and economic complaints, to Morocco's mass poverty and sharp inequalities.
"The ministers are able to educate their children outside the country and we can't even educate ours here," goes one chant.
Cultural split
It is widely accepted that Islamists from the banned Justice and Charity movement have indeed gained power with the movement.
But they say there is nothing sinister about this. They say they have simply been forced outside the formal political process by a despotic regime, and see the more moderate Justice and Development Party (PJD) - which hopes to win the election - as too close the king.
The crowd at the recent Casablanca demonstration appeared to include a cross-section of society, though cultural gaps are clear.
While Hamza Mahfoud relaxed with a beer after leading chants during the march, a neatly dressed Justice and Charity youth wing member, Mohamed Balfoul, talked beforehand of persuading people through "education" that wine shops should be closed and women should wear the veil.
Both want democracy, though Mr Balfoul appears more outspoken, especially about the monarch.
"The king is outside the law. He is never challenged, we never question him," he says.
"That in itself seems bizarre - that he rules over 30 million people, billions of dollars of the country's wealth, and no-one can judge him."
Karim Tazi, the 50-year-old head of a furnishings business who has been outspoken in his criticism of the authorities and provided logistical support for the protest movement, says they are now wrong to be calling for a boycott.
But he also says the regime has much more to do before it achieves real reform, and that if it fails in this task, it risks provoking more widespread anger.
"The last hope I think is how the next government is going to behave within the framework of the new constitution," he says.
"I say the last hope because if it fails I'm afraid there is going to be a more acute social and political crisis with probably more spectacular consequences."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

viopress.com

بنكيران: قرار تسهيل نقل الناخبين مسّ بمصداقية نتائج الانتخابات

حسن حمورو

أعلن عبد الإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رفضه للقرار الذي اتخذه الطيب الشرقاوي وزير الداخلية بناء على توصية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمتعلق بتسهيل نقل الناخبين إلى مكاتب التصويت، مؤكدا في بلاغ أصدره ليلة الخميس 24 نونبر أن المجلس الوطني لحقوق الانسان ليس من صلاحياته البث في القضايا التنظيمية التي تخص الانتخابات.

واعتبر بنكيران أن استعمال وسائل النقل العمومية أو الخصوصية في نقل الناخبين سيفتح الباب أمام استمرار الحملة الانتخابية يوم الاقتراع مما يتنافى مع مقتضيات القانون التنظيمي لمجلس النواب، مشيرا في البلاغ المذكور إلى أن قرار تسهيل نقل الناخبين سيؤدي إلى الإضرار بمبدأ تكافؤ الفرص بين الناخبين وفيما بين المترشحين، نظرا "لأن وسائل النقل لن تكون متوفرة بنفس المستوى في جميع الدوائر الحضرية منها و القروية، وحتى داخل نفس الدائرة الواحدة".

وأبدى بنكيران في بلاغه تخوفه من أن يستغل بعض المترشحين عملية النقل في تعبئة الناخبين ونقل مساندیهم و توجيه تصويتهم، "مما سيشكل مدخلا لإفساد الانتخابات،كما كان يحدث في السابق خصوصا في العالم القروي ". كما جاء في البلاغ نفسه أن قرار تسهيل نقل الناخبين سيفسح المجال لتدخل بعض رجال وأعوان السلطة في توجيه الناخبين، ودعم بعض لوائح الترشيح.

وقال بنكيران إن من شأن ما ذكره في بلاغه أن يمس بحرية التصويت وتكافؤ الفرص، والتأثير سلبا على مصداقية نتائج الاستحقاق الانتخابي، داعيا وزارة الداخلية إلى أن تتحمل مسؤوليتها في سلامة عملية الاقتراع.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المغرب الرباط سياسة 25 نونبر 2011 يحضر مجموعة من المراقبين الدوليين الذين تم اعتمادهم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب النسيج الجمعوي و فعاليات المجتمع المدني ،عملية الاقتراع اليوم في مختلف مدن المملكة.
و ينتظر أن يرفع المراقبون ملاحظاتهم حول عملية الانتخابات البرلمانية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، فور انتهاء العملية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

!!السلطة بتيزنيت تعين رؤساء مكاتب التصويت موالين لمرشحين ونوابهم بمكاتب توجد بدواويرهم؟؟

علمت "تيزبريس" أن أربعة ملاحظين جدد، تم اعتمادهم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمراقبة الانتخابات التشريعية بتيزنيت، ويتعلق الأمر بكل من مبارك بوليد، المختار أمحضور، عبد الرحيم نداحماد، ومنير بلعسري، وعليه فإنهم يوجهون نداء لجميع الهيئات والمؤسسات والسلطات المعنية، بالتواصل معهم في أية ملاحظة تهم سير الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع بتيزنيت، وفيما يلي هواتف الملاحظين وبريدهم الالكتروني...

مبارك بوليد: 0661474667
المختار أمحضور: 0671746379
عبد الرحيم نداحماد: 0677600817
ومنير بلعسري: 0661794264
أما البريد الالكتروني الخاص بالزملاء الملاحظين، فهو على الشكل التالي: **aboulidmbarek@yahoo.fr**
وبه الإعلام والسلام

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

محمد الصبار: نحن نعيش ربيعا مغربيا.. تقديم منهجية ملاحظة الانتخابات للأحزاب

- اكورا بريس

بواسطة اكورا بريس

تصوير:ووكالة أم ب بريس

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الخميس بالرباط، المنهجية التي تبناها المجلس في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية.

وخلال تدخل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أوضح أن الهدف من اللقاء هو تزويد الأحزاب السياسية بالتحضيرات التي قام بها المجلس في إطار ملاحظة الانتخابات تحت قانون 30.11.

وقال الصبار، أن "الانتخابات ستكون تحت المجهر، ونحن أمام استحقاقات في ظرف دقيق وخاص؛ نعيش ربيعا مغربيا، ونجري استحقاقا جديدا في ظل وثيقة دستورية جديدة".

وكان الموقع الالكتروني للمجلس أورد أن "رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، دعوة إلى قادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية لحضور العرض الذي سيتم تقديمه حول الموضوع.

وقد قامت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات باعتماد 16 هيئة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة بموجب القانون رقم 30.11. المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات

وبالإضافة إلى الإشراف على عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمه يوم الجمعة المقبل (25 نونبر 2011)، عبأ المجلس أزيد من 200 ملاحظا وملاحظة تابعين له لتغطية جهات المملكة الـ16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمملكة المغربية، كما أحدث خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات".

أكورا بريس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

alquds.co.uk

'لن يسقط النظام في المغرب

محمد سالم الشرقاوي

2011-11-24

تمر استحقاقات 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 ويتعرف المغاربة على الفائزين، وينتقل الفرقاء إلى مرحلة أخرى يتم فيها إعمال الدستور بمقتضياته الجديدة، بما يتطلبه ذلك من حكمة وأناة وترو، حتى نؤمن للبلاد انتقالا سلسا بشروط تكرس الاستمرار وتحفظ الاستقرار.

إن مرحلة الانتقال الديمقراطي التي يعيشها المغرب بعد إقرار دستور فاتح تموز /يوليو 2011، وما يميزها من حراك وتدافع، لا بد من قراءتها في سياق ما عاشته البلاد من تحولات عبر تاريخها، تميزت، على الخصوص، بالصراع المحتدم بين نظام الحكم والمعارضة، التي كانت قد عبرت فصائل منها، في مرحلة معينة، عن مطالبها الصريحة بإسقاط النظام.

ولا تتعارض الرغبة في تأمين هذا الانتقال مع ما يعتمل في الشارع من حراك، بعد التراكمات التي حققها المغرب في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، والصحوة المتميزة التي تم تسجيلها مع بداية العهد الجديد بما أقدم عليه العاهل المغربي الملك محمد السادس من إصلاحات تمهد لتنظيم علاقات الحاكم بالمحكومين، وذلك بالمضي قُدما في ترسيخ نموذج ديمقراطي حقيقي، يقوم على أساس الإنصاف والعدالة التي تؤمن مبدأ المشاركة للجميع وتضمن تكافؤ الفرص وإقرار مبدأ المساءلة وتكريس الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز.

وبذلك تكون البلاد قد قطعت أشواطا مهمة في إرساء دعائم المجتمع الديمقراطي الحداثي بفضل تضحيات أجيال من أبنائها، مما مكنها من التطلع إلى المستقبل برؤية إصلاحية جسورة، تقوم على التوافق والانسجام بين نظام الحكم وشركائه السياسيين والاجتماعيين، وتختفي معها مظاهر الاستفراد بالحكم، رويدا، رويدا، لتتحول إلى أنموذج متجدد في الحكامة، تجسدت الكثير من معالمه الأساسية في الوثيقة الدستورية الجديدة.

لقد مكنت تضحيات القيادة والشعب قبل أكثر من نصف قرن من التأسيس لنموذج مغربي في الحكامة يقوم على تكريس الحق في الحرية، فتعززت القوانين المؤطرة للنظام التعددي، وترسخت نظرة وليدة لتقاسم الحكم، مثلت، حينئذ، صمام أمان للمؤسسة الملكية ورفعت الحرج عن معارضيها السياسيين والاجتماعيين، الذين دافعوا عن خيار الإصلاح من داخل المؤسسات رغم الخسائر المتوقعة من ذلك.

وإذا كان هؤلاء قد رجحوا كفة المصلحة الوطنية، على المصالح الضيقة للأفراد والتنظيمات، فإن النَّفَسَ الثوري الذي يحرك شباب 20 فبراير اليوم، سيكون، حتما، عنصر إلهام يدفع بمختلف الفاعلين السياسيين إلى العمل على تأصيل النموذج الديمقراطي المغربي التواق إلى تحقيق الكمال التدريجي الذي يستمد كينونته من انتمائه إلى بلد أصيل متنوع في إمكانياته وغني بثرواته البشرية والمادية بالقياس إلى ما حققته التجارب الإنسانية الأصيلة من نجاحات في هذا المجال.

ولذلك، فإنه لا يجب أن يسقط شبابنا في فخ الشرعية الثورية التي ورثها البعض عن مرحلة اتفق المغاربة، خلال تجربة الإنصاف والمصالحة، على إسقاط شعاراتها ونبذ سيئاتها واستثمار حسناتها، بل على الجميع مساعدة الشباب على التخلص من نزعة الاستبداد التي بدأت تسيطر على البعض منهم جراء ما يصفونه بحالة الصمت واللامبالاة التي تطبع، في نظرهم، تعامل بعض المسوؤلين مع مطالبهم.

وهذه الرسالة، وإن كانت قد صيغت، على الأرجح، من محبرة الفصيل الإسلامي المعروف بانضباطه لفكر التقية، فإنها، من دون شك، ستغلب عليها نبرة العنف المرفوضة، التي قد تؤدي، لا قدر الله، إلى الاصطدام.

لقد كان من الممكن حسم الصراع بين نظام الحكم على عهد الملك الراحل الحسن الثاني ومعارضيه بالاحتكام للديمقراطية، والمضي قُدما في تكريس خيار التعددية السياسية منذ الثلاثينات ومكتسبات أول دستور تم إقراره في البلاد في عام 1962، لولا التجاذبات والصراعات، التي ميزت تلك المرحلة، وعمقت القطيعة، فضاعت على المغرب عقودا في مسار بنائها وتنميتها.

ولذلك ما تزال فئات واسعة من الشعب تدافع عن الشرعية وعن مسار بناء المؤسسات وتعتبر استقرار البلاد خطا أحمرا لا يجب تجاوزه، مع الاهتمام أكثر بالتحديات الحقيقية التي تواجه البلاد ومدى قدرة النظام على التكيف معها وفي طليعتها تحديات العولمة واختفاء الحدود وتراجع الاديولوجيات واتساع مجالات الحقوق والحريات والطفرة المبهرة لتقنيات الإعلام والاتصال.

ولا بد أن يكون المغاربة قد اعترفوا اليوم بفضل الشباب في تحريك بعض المياه الراكدة، بنفس القدر الذي يذكرون فيه للأحزاب الديمقراطية فضلها في المساهمة في نقل البلاد من مربع إلى مربع آخر، من خلال مشاركتها الذكية في التأسيس لبناء المجتمع الديمقراطي، منذ المراجعة الدستورية لعام 1996 وما بعدها، مما أسهم في تعزيز مناعة البلاد ومكنها من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وإذا كانت الظروف الموضوعية لتحقيق انتقال ديمقراطي آمن قد توفرت بإرادة نظام الحكم وشركائه الديمقراطيين، فإن المجهود الكبير التي تم بذله، بعد ذلك، لترسيخ قيم المجتمع المغـــربي التواق إلى مزيد من الحرية والديمقراطية وتثـــمين الموارد وصيانة رموز الهوية المشتركة قد حقق نتائج متميزة استأثرت بالاهتمام.

ذلك أن صيغة الاعتراف بالمكون الأمازيغي كجزء أساسي في الهوية المغربية كما قدمها خطاب أجدير في 17 تشرين

Revue de Presse du Cabinet National Officiel Libre

الأول/أكتوبر 2001 لا تعدو كونها انطلاقة أولى سمحت باستثمار طاقة خلاقة لفئات واسعة من الشعب، مكنها هذا الفعل من المساهمة البناءة في التأسيس للانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي نعيش فصوله هذه الأيام.

وإذا كان المغرب قد اعترف لمواطنيه بكافة الحقوق، التي تكفلها الأعراف والمواثيق الدولية مع تأسيس المجلس الاستشاري وما تلا ذلك من إجراءات مُؤسِّسَة منها على (لحقوق الإنسان عام 1990 (المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما بعد الخصوص إحداث ديوان المظالم في 9 كانون الأول/ديسمبر 2001 (مؤسسة الوسيط لاحقا) وتشكيل الهيئة العليا للسمعي البصري في 31 آب/ أغسطس 2002، فإن ذلك سيُمهد لمشروع خلاق ومندمج سيُتَوج باعتماد مدونة الأُسرة في 10 تشرين الاول/أكتوبر 2003 وتثمين عمل هيئة الإنصاف والمصالحة الذي تم إنجازه في سنة 2005 وتُمل تحليلات وخُلاصات تقرير الخمسينية بعد تقديمه في كانون الثاني/ يناير 2006.

وبفضل هذه التراكمات المهمة، سيعمل المغرب على تحصين المكتسبات التي تحققت في مسار تقوية جبهته الداخلية وتكريس الإجماع الوطني حول القضايا الأساسية للأمة وفي طليعتها قضية الصحراء، بتقديمه لمبادرة غير مسبوقة لحل النزاع الذي دام زُهاء أربعة عقود، تقوم على تمكين سكان الإقليم المتنازع عليه من حكم ذاتي، يتم الاتفاق على تفاصيله بين الأطراف برعاية من الأمم المتحدة.

وما زلنا، بعد استحقاقات 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، سنتابع، عن كثب، النقاشات حول الورش الدستوري الجديد وحدود الإصلاحات التي سيكرسها بما يهم نُظم الحكم وأدواته المختلفة ومنها تمكين مؤسسة رئاسة الحكومة ومنح مجلس النواب السلطة الحصرية للتشريع وتعزيز سلطات الرقابة المالية والإدارية وإقرار مشروع الجهوية المتقدمة وتمتيع رؤساء الجهات بصلاحيات تنفيذية تتراجع أمامها سلطات العمال والولاة، حتى نصطدم بواقع اقتصادي صعب يرهن مستقبل بعض مناطق البلاد ويجعلها عاجزة عن مواكبة متطلبات التنمية المحلية.

وأمام ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الأمية وتراجع فرص التشغيل لا يمكن أن تتهيأ الظروف المُثلى للإصلاح من دون تكاثف جهود الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين لتمكين البلاد من اجتياز هذه المرحلة والعبور بأمان إلى مرحلة الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وسيقع على عاتق الحكومة المقبلة مسؤولية تدبير التوازنات والتحكم في وتيرة الاحتجاجات، التي يُتوقع أن تتصاعد وتيرتها ويتسع مداها بأسرع مما كان منتظرا، إذا فشل أصحاب القرار في تدبير المرحلة والتعاطي مع تحدياتها بكل صبر وتروٍّ وأناة، خلافا لما كان عليه الأمر في آسفي وقبل ذلك في العرائش والحسيمة وفي مدن أخرى.

وما يشغل البال أكثر هو إمكانية عودة نفس الوجوه الموسومة بسوء السلوك الانتخابي والسياسي لتحتل مواقع في البرلمان، على حساب تاريخ وأمجاد نخبة مهمة من المغاربة والمغربيات أسهموا بتفان ونكران ذات في حماية البلاد وتأمين استقرارها، نأمل أن يتمكن هذا الجيل الجديد من الإصلاحات من نفخ الروح والحماس في شباب المغرب ويشجعهم على المساهمة الإيجابية في بناء المجتمع وتطويره.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتعلق على الخصوص بالإرادة التي يمكن أن تتوفر في الفاعلين السياسيين الجدد وبقدرتهم على تصعيد نُخب من طراز رفيع قادر على المساهمة في رفع التحديات المطروحة على البلاد في ظل (...) الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع اقتصاديات بعض الدول وتأثير ذلك على دخل العمالة المغربية المهاجرة، التي باتت تشكل موردا أساسيا للعملة الصعبة.

وإذا سارت الأمور في غير الاتجاه المراد لها، فإنه يُرجّح أن تنتقل حركة الشارع إلى المدارس والمعاهد والجامعات والأحياء والإقامات الجامعية التي ستنتقل من وضعية الحياد إلى وضعية أخرى تترجم ما يعتمل داخل أسوارها من نقاشات تتماهى، في الكثير من الأحيان، مع ما نراه في بعض شوارع المدن المغربية في الآونة الأخيرة من احتجاجات، تغذيها ممارسات خاطئة تشجع أصحاب القرار على رفض معالجة ملفات تشغيل أفراد محسوبين على تيار معين، وهو مثال فقط على نوعية الملفات التي يمكن أن تؤجج الاحتقان وتدفع إلى العنف.

ولذلك فإن انخراط جميع الفُرقاء السياسيين والاجتماعيين في معمعة الإصلاح يجب أن تبدأ من هذه المرحلة التي تعقب انتخابات 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بما يتطلبه ذلك من جدية وحزم، باعتبارها محطة فارقة سيكون للأحزاب السياسية دورا حاسما في توجيهها الوجهة الصحيحة لكسب رهان الإصلاح إذا توافرت الإرادة المطلوبة لذلك.

وبالمقابل سيكون من المفيد أن يهتم شباب 20 فبراير بترتيب البيت الداخلي للحركة وإيجاد الخيط الناظم لخطابها وضبط الإيقاع داخلها ورسم حدود التوافق بين مكوناتها والتفكير في إبداع أساليب متجددة للتعبير عن القناعات مع الحرص على احترام الاختلاف. ذلك أن المطالبة بالتغيير والإصلاح ومكافحة الفساد وإقرار الحقوق وترسيخ قيم العدل والإنصاف لن تستقيم، في رأي الكثيرين، مع الرغبة في إقصاء المؤسسات والتمكين لحالة قد تُنذر للفوضى ليس إلاّ.

Rapport Présenté au Conseil National des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme